



التفاوت الاقتصادي الريفي الحضري والفقر في إفريقيا: دراسة مقارنة متعددة الأبعاد لدول مختارة

أ. آية محاسب عبد الحميد مصطفى

باحثة دكتوراه / معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل - جامعة أسوان

يعد التفاوت الاقتصادي بين المناطق الريفية والحضرية أحد أكثر أبعاد عدم المساواة المكانية في دول إفريقيا جنوب الصحراء ولا يقتصر هذا التفاوت على الفروق في مستويات الدخل، بل يمتد إلى توزيع الثروة والأصول، وفرص العمل ونوعيته، ومستويات الإنتاجية، والقدرة على الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والكهرباء والمياه والصرف الصحي، فضلاً عن البنية الأساسية والأسواق. وتزداد خطورة هذه الفجوات مع استمرار تركيز الفقر النقدي ومتعدد الأبعاد في المناطق الريفية، رغم ما حققته بعض دول الإقليم من نمو اقتصادي وما شهدته من توسع حضري متسارع. ويكشف ذلك أن تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية لا يضمن وصول عوائد النمو إلى مختلف المناطق والفئات بالقدر نفسه.

الريفي-الحضري وحدته بين السياقات الوطنية محل الدراسة. وتقتصر الدراسة في هذا الإطار على رصد حجم الفجوات الريفية-الحضرية ومقارنتها وتحليل أنماطها والقنوات المرتبطة باستمرار الفقر، دون تقدير معامل كمي موحد لدرجة الارتباط بين التفاوت والفقر أو ادعاء إثبات علاقة سببية مباشرة بينهما. وتتبع أهمية الدراسة من تناولها التفاوت الريفي-الحضري بوصفه ظاهرة ظاهرة تنمية متعددة الأبعاد، ومن تجاوزها المتوسطات الوطنية التي قد تخفي تفاوتات واسعة داخل الدولة. كما تتمثل إضافتها في الجمع بين الرصد الكمي للفجوات المكانية وتحليل القنوات المرتبطة باستمرار الفقر، مع التمييز بين الارتباط الوصفي والعلاقة السببية؛ إذ لا تفترض الدراسة أن الإقامة الريفية سبب حتمي للفقر، وإنما تبحث في اقترانها بتراكم أوجه الحرمان الاقتصادي والاجتماعي.

وفي ضوء ذلك، تتكون الدراسة من ثلاثة محاور رئيسية بعد المقدمة، حيث يتناول المحور الأول الإطار المفاهيمي والنظري للتفاوت الاقتصادي بين المناطق الريفية والحضرية وعلاقته بالفقر، بينما يتناول المحور الثاني واقع هذا التفاوت في الدول الإفريقية المختارة من خلال تحليل مؤشرات الدخل والثروة والعمل والخدمات والبنية الأساسية، مع إجراء مقارنة بين الدول محل الدراسة. أما المحور الثالث، فيركز على تحليل القنوات التي يرتبط من خلالها التفاوت الاقتصادي الريفي-الحضري باستمرار الفقر وتعدد أبعاده.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتفاوت الاقتصادي الريفي-الحضري وعلاقته بالفقر؛

أولاً: التفاوت الاقتصادي الريفي-الحضري: المفهوم والأبعاد ومحددات النشأة والاستمرار؛

يشير التفاوت المكاني إلى التوزيع غير المتكافئ للدخل أو غيره من المتغيرات بين المواقع المختلفة،

وتتمثل مشكلة الدراسة في استمرار التفاوت الريفي-الحضري وتداخل أبعاده، واقتارانه بقيود تحد من قدرة الأسر الريفية على تكوين الأصول، وتنويع مصادر الدخل، والحصول على عمل مستقر ومنتج، والاستفادة من الخدمات العامة والبنية الأساسية. ولا يقتصر هذا الحرمان على انخفاض مستوى المعيشة، وإنما يقتصر كذلك بضعف الأمن الغذائي، ومحدودية تكوين رأس المال البشري، وتراجع فرص الحراك الاجتماعي والاقتصادي بين الأجيال. ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الآتي: ما أبرز مظاهر التفاوت الاقتصادي بين المناطق الريفية والحضرية في الدول الإفريقية المختارة، وما القنوات التي يرتبط من خلالها هذا التفاوت باستمرار الفقر وتعدد أبعاده؟

وتهدف الدراسة إلى تحليل أبعاد التفاوت الريفي-الحضري والعوامل المرتبطة باستمراره، ورصد مظاهره في الدخل والثروة والعمل والإنتاجية والخدمات الأساسية والبنية التحتية، إلى جانب الكشف عن القنوات التي يرتبط من خلالها بالفقر النقدي ومتعدد الأبعاد، والهجرة، والأمن الغذائي، وتكوين رأس المال البشري، والحراك بين الأجيال، وانتقال عوائد النمو إلى الفئات الفقيرة.

وتعتمد الدراسة على المنهجين الوصفي التحليلي والمقارن، استناداً إلى بيانات المؤسسات الدولية والدراسات الأكاديمية الحديثة. وتشمل المقارنة: (أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وكينيا، وتنزانيا، ورواندا)، وقد استند اختيار هذه الدول إلى ما عكسه من تباين في مستويات الفقر والتحضر والهياكل الاقتصادية وأوضاع البنية الأساسية، بما يتيح مقارنة أنماط مختلفة من التفاوت الريفي-الحضري بين السياقات الوطنية محل الدراسة. ولا تستهدف هذه الحالات تمثيل القارة الإفريقية أو تعميم نتائج المقارنة عليها، وإنما تُستخدم للكشف عن اختلاف أنماط التفاوت

استيعاب العمالة المتنقلة من الزراعة. وفي السياق الإفريقي، يرتبط ظهور التفاوت المكاني واستمراره كذلك بالأوضاع الأولية، والإرث الاستعماري، وطبيعة التسويات السياسية بعد الاستقلال^(٣).

ويتضح مما سبق أن التفاوت الريفي-الحضري لا يعكس مجرد اختلاف مكاني في مستويات الدخل، بل يمثل نتيجة لتراكم الفروق في فرص الوصول إلى الخدمات والأنشطة الأعلى إنتاجية. كما أن استمراره يرتبط بتفاعل قوى التركيز الاقتصادي مع العوامل التاريخية والمؤسسية التي تحد من انتشار عوائد النمو إلى المناطق الريفية والطفرة.

ثانياً: مفهوم الفقر ومؤشرات قياسه:

يُفهم الفقر بوصفه حرماناً بالغاً من الرفاهية، ويتخذ هذا الحرمان صورة نقدية عندما لا يتوافر للفرد أو الأسرة مستوى كافٍ من الدخل أو الاستهلاك لتلبية الاحتياجات الأساسية وتجاوز حد أدنى مقبول للمعيشة. كما قد يمتد إلى العجز عن الحصول على الغذاء والسكن والرعاية الصحية والتعليم. وفي المنظور الأوسع، ينشأ الفقر من نقص القدرات الأساسية اللازمة للمشاركة الفاعلة في المجتمع، بما يشمل ضعف الدخل والتعليم والصحة والأمن والتمكين، ومن ثمَّ يُعدّ الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد لا يمكن اختزالها في نقص الموارد النقدية وحده^(٤). يقاس الفقر النقدي بالاستناد إلى مقياس للرفاهية، مثل استهلاك الفرد أو دخله، ومقارنته

بينما يقيس التفاوت داخل الدولة الفروق القائمة بين وحداتها الجغرافية، كالأقاليم والمقاطعات. ويتجسد البعد الريفي-الحضري لهذا التفاوت في اختلاف الوصول إلى الخدمات الأساسية، ولا سيما الكهرباء والمياه النظيفة والصرف الصحي الآمن، وهي خدمات ترتبط بالصحة والتعليم والمشاركة في النشاط الاقتصادي، ومن ثمَّ يتخذ التفاوت طابعاً متعدد الأبعاد يتجاوز الدخل إلى الفروق المكانية في الخدمات والنتائج المرتبطة بها^(٥).

وتفسر النظرية الاقتصادية التفاوت المكاني من خلال قرارات توطن المنشآت والأسر، بوصفه محصلة للتوازن بين قوى التركيز وقوى الانتشار. وتشمل قوى التركيز المزايا الطبيعية، وانتقال المعرفة، وتجميع العمالة، والوصول إلى المدخلات، والروابط الأمامية والخلفية واتساع السوق، بينما ترتبط قوى الانتشار بارتفاع تكاليف النقل والاتصال، وصعوبة حركة عوامل الإنتاج والسلع، إلى جانب تكاليف الازدحام والسكن والتقل داخل المدن^(٦).

وتوضح نماذج الجغرافيا الاقتصادية الجديدة أن العوائد المتزايدة والمنافسة غير الكاملة والسببية التراكمية قد تحول مناطق متشابهة في البداية إلى مركز تتركز فيه الصناعة والعمالة، وأطراف تعتمد بدرجة أكبر على الزراعة. فتتجمع العمال الصناعيين يوسع السوق ويخفض تكاليف الإنتاج بفعل وفورات الحجم، بما يعزز التركيز واستمراره. كما يتأثر حجم التفاوت بتكاليف النقل وقدرة الصناعة على

David et al. (2025). Inequalities in Sub-Saharan Africa: Multidimensional perspectives and future challenges. Op.cit. p.103
Kim, S. (2008). Spatial inequality and economic development: Theories, facts, and policies. Op. cit. pp.5-7

Haughton, J., & Khandker, S. R. (2009). Handbook on poverty and inequality. World Bank. pp.2-3. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/488081468157174849/pdf/483380PU00P0101OFFICIAL0USE0ONLY1.pdf>

David et al. (2025). Inequalities in Sub-Saharan Africa: Multidimensional perspectives and future challenges. World Bank. pp.103-106 <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-2150-9>

Kim, S. (2008). Spatial inequality and economic development: Theories, facts, and policies. pp.3-4. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/803661468330972127/pdf/577160NWP0Box353766B01PUBLIC10gcpw016web.pdf>

الناتج عن ظروف موروثه أو تقع بدرجة كبيرة خارج سيطرة الفرد، مثل مكان الميلاد، والخلفية الأسرية، ومحل الإقامة، وتعليم الوالدين ووضعهما الاجتماعي والاقتصادي. ويرتبط عدم تكافؤ الفرص ارتباطاً وثيقاً بالحراك الاجتماعي، إذ يعكس استمرار ارتباط نتائج الأبناء بأوضاع والديهم ضعف الحراك بين الأجيال، ويسهم انتقال الأصول واستمرار الفروق التعليمية والاقتصادية بين الأجيال في زيادة استدامة التفاوت^(٣).

٢- التحول الهيكلي وعلاقته بخفض الفقر:

يشير التحول الهيكلي إلى انتقال العمالة من الزراعة إلى الأنشطة غير الزراعية، التي تتم في المتوسط إلى أن تكون أكثر إنتاجية وأقل تعرضاً للمخاطر مقارنةً بالتشغيل الزراعي. كما يرتبط انتقال العمالة خارج الزراعة بانخفاض الفقر ارتباطاً واضحاً، وإن كان متوسط القوة، إذ ارتبط انخفاض حصة العمالة التي تمثل الزراعة نشاطها الأساسي بنقطة مئوية واحدة داخل المقاطعة بانخفاض معدل الفقر بنحو ٢٤،٠ نقطة مئوية. غير أن هذه العلاقة وصفية ولا تثبت السببية. كما تُبرز الدراسة أهمية نوعية الوظائف غير الزراعية، إلى جانب رفع إنتاجية العمال داخل الزراعة وخارجها، لتحقيق خفض أوسع للفقر^(٤).

٣- البنية الأساسية والروابط الريفية-الحضرية والمدن الوسيطة:

يوضح تقرير ديناميات التنمية في إفريقيا ٢٠٢٥ أن تحسين البنية الأساسية داخل المدن وبينها يمثل

بخط فقر محدد. ويبين مؤشر نسبة الفقراء حصة السكان الواقعين تحت خط الفقر، لكنه لا يوضح عمق الفقر أو مدى انخفاض مستويات معيشة الفقراء عنه. ويقيس مؤشر فجوة الفقر متوسط الفجوة النسبية بين دخول الفقراء أو إنفاقهم وخط الفقر، بينما يمنح مؤشر مربع فجوة الفقر وزناً أكبر للأشد فقراً، ويأخذ التفاوت بين الفقراء في الحسبان. وبذلك تقيس المؤشرات الثلاثة، على التوالي، انتشار الفقر وعمقه وشدته، ويمكن حسابها لمجموعات سكانية فرعية، بما فيها المناطق الريفية والحضرية^(١).

ولا يقتصر قياس الفقر على البعد النقدي، إذ يقدم مقياس البنك الدولي للفقر متعدد الأبعاد رؤية أوسع للحرمان من خلال ثلاثة أبعاد متساوية الوزن، هي الفقر النقدي والتعليم والوصول إلى خدمات البنية الأساسية. ويتكون المقياس من ستة مؤشرات تشمل الفقر النقدي المقاس بالاستهلاك أو الدخل، والالتحاق بالتعليم، والتحصيل التعليمي، والوصول إلى مصادر مياه شرب محسنة، ومرافق صرف صحي محسنة، والكهرباء. وتُصنف الأسرة فقيرة متعددة الأبعاد إذا بلغ مجموع أوزان أوجه الحرمان التي تعانيها ثلث الوزن الكلي على الأقل^(٢).

ثالثاً: المقاربات التحليلية المفسرة للعلاقة

بين التفاوت الريفي-الحضري والفقر:

١- عدم تكافؤ الفرص والحراك الاجتماعي:

يقوم مفهوم عدم تكافؤ الفرص على التمييز بين التفاوت المرتبط بالجهد الفردي، والتفاوت

(١) Ibid. pp.68-72

(٢) David et al. (2025). Inequalities in Sub-Saharan Africa: Multidimensional perspectives and future challenges. Op.cit. pp.14,26-27

(٤) World Bank. (2019). Structural Transformation in Sub-Saharan Africa. pp.1,5. <https://documents.worldbank.org/curated/en/653121569909327847/pdf/Structural-Transformation-in-Sub-Saharan-Africa.pdf>

(٢) Lara Ibarra, G., Nguyen, M. C., Salmeron Gomez, D., & Haddad, C. (2026, April). April 2026 update to the multidimensional poverty measure: What's new (Global Poverty Monitoring Technical Note No.51). World Bank. pp.4-5. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099057405012630267/pdf/IDU-72b1df86-ce34-4fa7-a0c4-d2ee9fef94d.pdf>

الدخل الإقليمي عام ٢٠١٩م، مقابل ٩٪ فقط للنصف الأدنى، في حين ترتبط قرابة ٧٥٪ من اللامساواة في القارة بالفروق القائمة داخل الدول، بما يبرز أهمية الانقسامات الداخلية والمكانية في تفسير التفاوت الاقتصادي^(٢).

ويتخذ هذا التفاوت بعداً ريفياً-حضرياً واضحاً، إذ تفسر فجوة الأجور بين الريف والحضر بنحو ٤٠٪ من متوسط عدم المساواة داخل الدولة. ولا تعني هذه النسبة أن أجور سكان الحضر تزيد على أجور سكان الريف بمقدار ٤٠٪، بل تشير إلى الوزن النسبي للانقسام المكاني في تفسير عدم المساواة^(٣).

ولا يقتصر التفاوت المكاني على الدخل الجاري، بل يمتد إلى القدرة على تكوين الثروة. فقد بينت دراسة مستقلة، استناداً إلى بيانات ممثلة وطنياً من مالاوي وتنزانيا وأوغندا، أن ضعف تحويل الدخل إلى ثروة متراكمة أكثر وضوحاً في الريف عنه في الحضر. وفي حالة مالاوي، لم تمتلك أعلى ١٪ من الأسر الريفية بحسب الدخل سوى ٤٪ من الثروة الريفية، مقابل ١١٪ لدى الفئة المناظرة في الحضر، كما بلغ الارتباط بين الدخل والثروة ١٢،٠ في الريف مقابل ٢٠،٣٠ في الحضر. وترتبط هذه الفجوة بانخفاض استقرار الدخل وضعف الادخار وصعوبة استمرار الأسر الريفية ضمن الشرائح الأعلى دخلاً مدة تسمح بتراكم الأصول. وتستخدم هذه النتائج لتفسير آلية تراكم الثروة في الدول الثلاث التي شملتها الدراسة المشار إليها، لا بوصفها متوسطاً حديثاً لجميع دول الإقليم^(٤).

عنصراً مهماً لدعم التحول الإنتاجي وتقليص الفجوات الريفية-الحضرية، في ظل استمرار حصول المدن على مستويات أفضل من الخدمات مقارنةً بالمناطق الريفية. كما يؤكد التقرير أهمية المدن الوسيطة في تعزيز الروابط الريفية-الحضرية والقدرات المحلية، إذ يمكن لدعم الأنشطة الإنتاجية فيها أن يسهم في تقوية سلاسل الإمداد ومساعدة المنشآت المحلية على تلبية الطلب الإقليمي^(٥).

استناداً إلى المقاربات السابقة، تتبنى الدراسة إطاراً تحليلياً يرى أن التفاوت الريفي-الحضري قد يرتبط باستمرار الفقر عندما تتداخل الفجوات المكانية في التعليم والصحة وأسواق العمل والخدمات الأساسية مع التفاوت في الدخل والثروة. ويقترن تراكم هذه الأبعاد باجتماع الفقر النقدي والحرمان غير النقدي وضعف الحراك بين الأجيال. ولا تفترض الدراسة أن الإقامة الريفية سبب مستقل أو حتمي للفقر، بل تتعامل معها بوصفها إطاراً مكانياً قد تتجمع داخله أوجه متعددة من الحرمان، كما لا تنظر إلى التحضر باعتباره مساراً تلقائياً للخروج من الفقر.

المحور الثاني: واقع التفاوت

الاقتصادي الريفي-الحضري في الدول

الإفريقية المختارة:

أولاً: التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين

المناطق الريفية والحضرية:

يمثل التفاوت في توزيع الدخل أحد الملامح الهيكلية للاقتصادات الإفريقية، فقد استحوذت أعلى ١٠٪ من السكان على نحو ٥٤٪ من إجمالي

(٢) David et al. (2025). Inequalities in Sub-Saharan Africa: Multidimensional perspectives and future challenges. Op.cit. pp.6-7

(٣) Ibid. p.132

(٤) De Magalhães, L., & Santaaulàlia-Llopis, R. (2015). The consumption, income, and wealth of the poorest: Cross-sectional facts of rural and urban Sub-Saharan Africa for macroeconomists

(٥) African Union Commission & OECD. (2025). Africa's Development Dynamics 2025: Infrastructure, Growth and Transformation. pp.53-54. https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2025/10/africa-s-development-dynamics-2025_d153f2a8/c2b40285-en.pdf

ثانياً: التفاوت في فرص العمل ونوعية التشغيل بين المناطق الريفية والحضرية:

لا تتخذ مؤشرات البطالة الريفية-الحضرية نمطاً موحداً في جميع دول إفريقيا جنوب الصحراء، فقد تكون البطالة أعلى في المدن نتيجة تركيز الباحثين عن العمل، في حين تبدو أقل في الريف بسبب اضطراب السكان إلى قبول أي نشاط متاح، ولا سيما العمل الزراعي الموسمي والعمل الأسري غير مدفوع الأجر. ولذلك لا تكفي معدلات البطالة وحدها للحكم على كفاءة أسواق العمل أو عدالة توزيع الفرص بين المجالين.

وتكشف المؤشرات أن انخفاض البطالة الظاهرة في الريف لا يعكس بالضرورة تحسن نوعية التشغيل، فقد بلغ متوسط بطالة الشباب في مجموعة من دول إفريقيا جنوب الصحراء نحو ٧,٥٪ في الريف مقابل ١٧,٥٪ في الحضر، غير أن انخفاض المعدل في الريف قد يُخفي انتشار نقص التشغيل والعمل الزراعي الموسمي والأسري وغير الرسمي ومنخفض الإنتاجية. وفي المقابل، لا يضمن الانتقال إلى المدن الاندماج في وظائف رسمية مستقرة^(١)، إذ أظهرت مسح أسرية شملت ٢٦ دولة تمثل ٦١٪ من سكان الإقليم أن التشغيل غير الرسمي يستوعب ما بين ٥٦,٢٪ و ٦٤,٦٪ من العمال الحضريين، بينما لم تتجاوز نسبة العاملين بأجر في القطاع الخاص الرسمي ١٨,٥٪. وتبين هذه المؤشرات أن التفاوت الريفي-الحضري في سوق العمل لا يظهر في معدلات البطالة وحدها، وإنما يمتد

إلى نوعية الوظائف واستقرارها ومستوى إنتاجيتها والحماية التي توفرها للعاملين^(٢). ولا تمثل هذه القيم متوسطاً إحصائياً موحداً للدول الست المختارة، كما لا تقارن فيما بينها حسابياً لاختلاف نطاق العينات والفئات السكانية، وإنما تُستخدم لإبراز قصور معدل البطالة عن التعبير بمفرده عن نوعية التشغيل.

ثالثاً: التفاوت في الوصول إلى الخدمات الأساسية بين المناطق الريفية والحضرية:

يمثل عدم التكافؤ في التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والكهرباء أحد الأبعاد الأساسية للتفاوت الريفي-الحضري، لأن هذه الخدمات تؤثر في تكوين رأس المال البشري والقدرة على العمل والوصول إلى الفرص الاقتصادية^(٣). وتؤكد البيانات الإقليمية المستقلة اتساع الفجوة في خدمات المياه، فقد قدر برنامج الرصد المشترك لمنظمة الصحة العالمية واليونيسف أن الفرق بين التغطية الحضرية والريفية بخدمات مياه الشرب المدارة بأمان في إفريقيا جنوب الصحراء بلغ ٢٥ نقطة مئوية عام ٢٠٢٤م، بينما بلغ الفرق في الحصول على خدمة مياه أساسية على الأقل ٣٤ نقطة مئوية. وتبين البيانات كذلك أن التحسن كان أسرع نسبياً في الريف خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤م، لكنه لم يكن كافياً لإغلاق الفجوة القائمة^(٤).

Cunningham, W., Newhouse, D., Ricaldi, F., (٢) Tchuisseu Seuyong, F., Violaz, M., & Edochie, I. N. (2024). Urban informality in Sub-Saharan Africa: Profiling workers and firms in an urban context (Policy Research Working Paper No. 10703). World Bank, pp. 14–15. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099417402142413528/pdf/IDU-e9d2d68a-10ad-4aaa-af9a-10e90bd603f1.pdf>

David et al. (2025). Inequalities in Sub-Saharan Africa: Multidimensional perspectives and future challenges. Op.cit. pp.40-48

World Health Organization, & United Nations (٤) Children's Fund. (2025). Progress on house-

(Policy Research Working Paper No. 7337). World Bank. pp.3-4. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/427541468189563455/pdf/WPS7337.pdf>

International Labour Office. (2021). Is the fu- (١) ture ready for youth? Youth employment policies for evolving labour markets. ILO pp.129-131. <https://researchrepository.ilo.org/esploro/outputs/book/Is-the-future-ready-for-youth/995219232402676>

القيمة السالبة إلى ارتفاع التغطية الريفية المسجلة في المؤشر. ولا تعبر القيم السالبة عن جودة الخدمة أو عن تفوق الريف في مجمل الخدمات الأساسية.

تكشف بيانات الجدول أن فجوة الوصول إلى الكهرباء هي الأكثر اتساعاً بين الخدمات الثلاث، إذ بلغ متوسطها في الدول الست نحو ٤٠,٦ نقطة مئوية. وسجلت جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر فجوة بمقدار ٥٤ نقطة، تلتها تنزانيا بنحو ٥١,٥ نقطة وإثيوبيا بنحو ٥٠,٣ نقطة، بينما سجلت رواندا أدنى فجوة عند ٢٢,٨ نقطة. وتشير هذه النتائج إلى استمرار الفجوة لصالح المناطق الحضرية في التغطية الكهربائية، مع تفاوت واضح في حجم الفجوة بين الدول المختارة.

كما استمرت الفجوة لصالح الحضر في الوصول إلى مياه الشرب الأساسية في جميع الدول، وبلغ متوسط الفجوة نحو ٣٤,٣ نقطة مئوية. وتراوحت القيم بين ٢٣,٤ نقطة في أوغندا و٤٥,٥ نقطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما يعكس اتساع الحرمان النسبي من خدمات المياه في المناطق الريفية، وإن بدرجات متفاوتة بين الحالات محل المقارنة.

أما الصرف الصحي الأساسي، فقد اتخذ نمطاً أقل تجانساً، إذ ظهرت الفجوة لصالح الحضر في تنزانيا وإثيوبيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما سجلت كينيا ورواندا فجوتين سالبتين بلغت -١,٧ و-٣,٤ نقطة مئوية على التوالي. ولا تعني القيم السالبة تفوق المناطق الريفية في جودة خدمات الصرف الصحي، وإنما تشير فقط إلى ارتفاع نسبة استخدام الخدمة الأساسية المسجلة فيها مقارنةً بالحضر. ولذلك ينبغي تفسير هذه النتائج بحذر، لأن المؤشر يقيس استخدام خدمة صرف صحي أساسية، ولا يعكس بالضرورة جودة الشبكات أو كفاءتها أو استدامتها البيئية، كما تستند المقارنة إلى أحدث سنة متاحة لكل مؤشر ودولة.

ولإظهار التفاوت الخدمي على المستوى القطري، ركز المقارنة على الدول الست محل الدراسة، وقد استند اختيارها إلى ما عكسه من تباين في مستويات الفقر والتحضر، والهياكل الاقتصادية، وأوضاع البنية الأساسية، بما يتيح مقارنة أنماط مختلفة من التفاوت الريفي-الحضري بين السياقات الوطنية المختارة. ويعرض الجدول التالي الفجوة بين نسب الوصول في المناطق الحضرية والريفية إلى الكهرباء ومياه الشرب الأساسية وخدمات الصرف الصحي الأساسية، وفق أحدث سنة متاحة.

جدول (١): الفجوة الريفية-الحضرية في الوصول إلى الخدمات الأساسية في الدول المختارة:

الدولة	فجوة الوصول إلى الكهرباء	فجوة مياه الشرب الأساسية	فجوة الصرف الصحي الأساسي
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٥٤,٠	٤٥,٥	١٠,٦
إثيوبيا	٥٠,٣	٣٦,٥	١٨,٠
كينيا	٢١,٠	٢٣,٢	-١,٧
أوغندا	٢٤,٠	٢٣,٤	١١,٩
رواندا	٢٢,٨	٢٢,٢	-٣,٤
تنزانيا	٥١,٥	٣٤,٩	٣٠,٠

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على قاعدة مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي لمؤشر الوصول إلى الكهرباء، وبيانات برنامج الرصد المشترك لمنظمة الصحة العالمية واليونسف لمؤشر مياه الشرب والصرف الصحي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

<https://data.worldbank.org>

<https://washdata.org/data/info/household>

ملاحظة: حسبت فجوة الخدمات بطرح نسبة الوصول في الريف من نسبتها في الحضر، ومن ثم تشير القيمة الموجبة إلى ارتفاع التغطية الحضرية، بينما تشير

hold drinking water, sanitation and hygiene 2000–2024: Special focus on inequalities. WHO and UNICEF. p.17. <https://www.who.int/publications/m/item/progress-on-household-drinking-water--sanitation-and-hygiene-2000-2024--special-focus-on-inequalities>

رابعاً: التفاوت في الاستثمار والبنية الأساسية والتنمية الإقليمية:

يرتبط التفاوت المكاني في البنية الأساسية بمسارات تاريخية ومؤسسية غير متوازنة في توزيع الاستثمار العام. فقد تركز إنشاء السكك الحديدية والمرافق المصرفية والطرق في مناطق اقتصادية محددة خلال الحقبة الاستعمارية، بينما ظلت مناطق ريفية وطرفية أقل حصولاً على الاستثمار. واستمرت بعض هذه الاختلالات بعد الاستقلال بفعل ضعف التخطيط، وارتفاع تكاليف إنشاء المرافق وصيانتها في المناطق قليلة الكثافة، وعدم توازن الأولويات الإقليمية^(١).

وتوضح بيانات صادرة عن مفوضية الاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية استمرار فجوة حادة في البنية الأساسية، ففي عام ٢٠٢١م حصل أقل من ٢٠٪ من الأسر الريفية على الكهرباء، مقابل ٥٨٪ في المدن الصغيرة و ٨٠٪ في المدن التي يزيد عدد سكانها على مليون نسمة. كما أظهرت بيانات ممثلة لـ ٣٩ دولة إفريقية أن فجوة الوصول بين الريف والحضر بلغت ٥١ نقطة مئوية في المياه، و ٤٩ نقطة في الطاقة، و ٣٤ نقطة مئوية في إمكانية الوصول إلى طريق معبد. وترتبط هذه الفجوات بارتفاع تكلفة الاتصال بالأسواق والخدمات في المناطق الريفية، مقابل استفادة المدن من الكثافة السكانية واقتصادات التجمع^(٢).

وتكتسب المدن الوسيطة أهمية خاصة في الحد من هذا الانقسام، لأنها تربط المناطق الزراعية بالأسواق ومرافق التخزين والتصنيع والتوزيع. ويوضح

تقرير الاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تقليص زمن انتقال المزارعين في موزمبيق إلى أقرب مدينة وسيطة من ٢٤ ساعة إلى أربع ساعات ارتبط بزيادة مقدارها ستة عشر ضعفاً في نسبة الإنتاج الفعلي للمحاصيل إلى إنتاجها المحتمل^(٣).

خامساً: قراءة مقارنة للتفاوت الريفي -

الحضري في الدول الإفريقية المختارة:

تعتمد المقارنة على ست دول اختيرت لإبراز أنماط مختلفة من التفاوت الريفي-الحضري، وهي أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا وإثيوبيا وكينيا ورواندا. ولا تستهدف هذه الدول تمثيل القارة الإفريقية أو تعميم نتائج المقارنة عليها، وإنما توفر قراءة مقارنة في ضوء تباين هيكلها الاقتصادية ومستويات التحضر والبنية الأساسية والتعرض للصراعات والصدمات المناخية.

جدول (٢): الفجوة الريفية- الحضري في معدلات الفقر في الدول الإفريقية المختارة:

الدولة	سنة المسح	خط الفقر المستخدم	الفقر الريفي %	الفقر الحضري %	فجوة الفقر: الريف - الحضر (نقطة مئوية)
أوغندا	٢٠١٩	٣ دولارات يومياً	٦٧,٧	٣٧,٩	٢٩,٨ نقطة
الكونغو الديمقراطية	٢٠٢٠	٣ دولارات يومياً	٩٣,٩	٧٥,٢	١٨,٧ نقطة
تنزانيا	٢٠١٨	٤,٢٠ دولارات يومياً	٧٩,٧	٤٩,٢	٣٠,٥ نقطة
إثيوبيا	٢٠٢١	٣ دولارات يومياً	٤٥,٢	١٥,٣	٢٩,٩ نقطة
كينيا	٢٠٢٢	٣ دولارات يومياً	٥٨,٠	١٨,٧	٣٩,٣ نقطة
رواندا	٢٠٢٣	٣ دولارات يومياً	٤٤,٥	٢٣,٤	٢١,١ نقطة

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على موجزات Poverty

Equity Brief & الصادر عن البنك الدولي في أكتوبر ٢٠٢٥م، الصفحة الثانية من موجز كل دولة. <https://pip.worldbank.org/home>

ملاحظة: حسب فجوة الفقر بطرح معدل الفقر

الحضري من معدل الفقر الريفي، ومن ثم تشير

(١) David et al. (2025). Inequalities in Sub-Saharan Africa: Multidimensional perspectives and future challenges. Op.cit. p.110

(٢) AUC/OECD (2025), Africa's Development Dynamics 2025: Infrastructure, Growth and Transformation, AUC, Addis Ababa/OECD Publishing, Paris. p.54. <https://doi.org/10.1787/c2b40285-en>

(٣) Ibid. p.55

بيانات لكل دولة في قاعدة Global Data Lab، وهو ما يقتضي قراءة النتائج بوصفها مقارنة وصفية لا مقارنة زمنية متزامنة.

ملاحظة: يقيس مؤشر الثروة الدولي IWI مستوى الثروة المادية للأسر استناداً إلى الأصول وخصائص المسكن وبعض الخدمات، بينما يقيس معامل جيني درجة عدم المساواة في توزيع هذه الثروة داخل الريف أو الحضر. وحسبت فجوة الثروة بطرح متوسط المؤشر الريفي من متوسطه الحضري، وتقاس بوحدات المؤشر لا بالنسب المئوية. ولا تعبر هذه المؤشرات عن الدخل الجاري أو معدل الفقر، وتُقرأ النتائج بوصفها مقارنة وصفية نظراً إلى اختلاف سنوات المسوح بين الدول.

تكشف القراءة المشتركة لنتائج الجدولين (٢) و(٣) عن اتجاه عام يتمثل في استمرار الفجوة الريفية-الحضرية لصالح الحضر في الدول المختارة، سواء من حيث معدلات الفقر أو مستويات الثروة. فقد تجاوز معدل الفقر الريفي نظيره الحضري في جميع الحالات، كما سجلت جميع الدول مستويات أعلى للثروة في المناطق الحضرية مقارنةً بالمناطق الريفية، مع ارتفاع عدم المساواة في توزيع الثروة داخل الريف. ومع ذلك، تفاوت حجم هذه الفجوات بين الدول، بما يؤكد أن التفاوت الريفي-الحضري لا يقتصر على الفقر النقدي، وإنما يمتد إلى مستوى الثروة وتوزيعها، مع اختلاف حدته من سياق وطني إلى آخر.

وتتكامل هذه النتائج مع بيانات الخدمات الأساسية، إذ استمرت الفجوة لصالح الحضر في الوصول إلى الكهرباء ومياه الشرب الأساسية في الدول الست، وإن تفاوت حجمها بين الحالات. وسجلت جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وتزانيا فجوات واسعة في الكهرباء،

القيمة الموجبة إلى ارتفاع معدل الفقر في المناطق الريفية. ولا تقارن قيمة تنزانيا حسابياً بالقيم الأخرى لاختلاف خط الفقر المستخدم.

يبين الجدول استمرار ارتفاع معدلات الفقر في المناطق الريفية مقارنةً بالمناطق الحضرية في الدول المختارة، مع تفاوت واضح في حجم الفجوة بينها. وسجلت كينيا أكبر فجوة بين الدول التي استخدمت خط الفقر البالغ ثلاثة دولارات يومياً، تلتها إثيوبيا، بينما تكشف جمهورية الكونغو الديمقراطية عن ارتفاع معدلات الفقر في الريف والحضر معاً، بما يعني أن انخفاض الفقر الحضري نسبياً لا يُعبر بالضرورة عن تحسن واسع في مستويات الرفاهية. ولإضافة بُعد تراكمي إلى المقارنة، يعرض الجدول التالي مستوى الثروة القائمة على الأصول ودرجة عدم مساواة توزيعها. ويقيس مؤشر الثروة الدولي IWI ملكية الأصول وخصائص السكن والوصول إلى بعض الخدمات على مقياس من صفر إلى ١٠٠، بينما يقيس معامل جيني درجة تفاوت توزيع هذه الثروة داخل الريف أو الحضر، ولا يقيس الفقر أو مستوى الدخل.

جدول (٣): الفجوة الريفية-الحضرية في مستوى الثروة وعدم

مساواة توزيعها في الدول المختارة

الدولة	سنة المسح	متوسط IWI في الريف	متوسط IWI في الحضر	فجوة الثروة: المتوسط في الحضر - المتوسط في الريف	جيني الثروة في الحضر	جيني الثروة في الريف
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٠١٨	١٢,٧	٤١,٩	٢٨,٢	٠,٣١	٠,٣٤
إثيوبيا	٢٠١٩	١٥,١	٤٣	٢٧,٩	٠,٣١	٠,٢٨
كينيا	٢٠٢٢	٢٨	٦٠,٢	٣٢,٢	٠,١٨	٠,٢٧
أوغندا	٢٠١٦	٢٣,٥	٤٤,٢	٢٠,٧	٠,٢٨	٠,٣٣
رواندا	٢٠٢٠	٢٧,٥	٥١,٢	٢٣,٧	٠,٢٣	٠,٣٠
تنزانيا	٢٠٢٢	٣٠,٤	٥٥,٧	٢٥,٣	٠,٢١	٠,٣١

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات Global Data

Lab، قاعدة بيانات الثروة، الإصدار ٢٠١٩، سنوات مسوح مختلفة.

<https://globaldatalab.org>

ملاحظة: تختلف سنوات المسوح بين الدول نتيجة الاعتماد على أحدث سنة تتوافر عنها

٢٠٢٢م، بما يعادل قرابة ٥٥٩ مليون شخص، بينما تشير التقديرات الآتية إلى انخفاض النسبة إلى ٤٤،٤٪ في عام ٢٠٢٥م. ومع ذلك، ينبه المصدر إلى وجود قدر كبير من عدم اليقين في تقديرات المنطقة بعد عام ٢٠١٩م، بسبب محدودية تغطية المسوح الأسرية الحديثة، ومن ثمّ تعامل تقديرات عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥م باعتبارها تقديرات تنبؤية وليست نتائج لمسوح أجريت في العام نفسه^(١).

تخفي المعدلات الإقليمية العامة تفاوتاً واضحاً بين المناطق الريفية والحضرية. ويوضح الشكل رقم (١) أن تقرير البنك الدولي قدّر معدل الفقر في ريف إفريقيا جنوب الصحراء ٥٨٪ خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠م، مقابل ٢٥٪ في المناطق الحضرية، ثم بلغ ٥١٪ في الريف مقابل ٢٠٪ في الحضر خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٢م. وبذلك ظل معدل الفقر الريفي أكثر من ضعف المعدل الحضري في الفترتين. وقد حسبت هذه المعدلات باستخدام خط الفقر الدولي البالغ ١,٥ دولار يومياً وفق تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠١٧م، ولذلك تصلح لإظهار اتجاه الفجوة المكانية، ولا ينبغي مقارنتها عددياً بصورة مباشرة مع تقديرات خط ٣ دولارات^(٢).

بينما كانت الفجوة أقل نسبياً في رواندا. أما الصرف الصحي، فقد اتخذ نمطاً أقل تجانساً، وهو ما يؤكد أن التفاوت الريفي-الحضري لا يسير بالاتجاه أو الدرجة نفسيهما في جميع المؤشرات.

وبناءً على ذلك؛ يتضح أن التفاوت الريفي-الحضري لا يتخذ نمطاً موحداً بين الدول المختارة، وإنما تختلف حدته وخصائصه باختلاف السياقات الوطنية ومستويات الفقر والثروة والوصول إلى الخدمات الأساسية.

ولا تثبت المؤشرات السابقة، منفردة أو مجتمعة، علاقة سببية مباشرة بين نقص الثروة أو الخدمات وارتفاع الفقر، لكنها تكشف تزامناً أبعاد متعددة من الحرمان المكاني داخل الحالات المختارة. ومن ثمّ، لا يمكن تقييم التفاوت الريفي-الحضري بالاعتماد على معدل الفقر وحده، بل يتطلب تحليله الجمع بين مستوى الفقر، وتركيب الثروة، وعدم المساواة في توزيعها، والوصول إلى الخدمات الأساسية. وتمهد هذه النتائج لتحليل القنوات التي يرتبط من خلالها التفاوت المكاني باستمرار الفقر، وهو ما يتناوله المحور التالي.

المحور الثالث: التفاوت الاقتصادي الريفي-الحضري والقنوات المرتبطة باستمرار الفقر وتعدد أبعاده:

أولاً: التفاوت الريفي-الحضري وعلاقته بالفقر النقدي ومتعدد الأبعاد:

لا تزال إفريقيا جنوب الصحراء تسجل مستويات مرتفعة من الفقر النقدي رغم الانخفاض المحدود المتوقع في نسبته. فبعد اعتماد خط الفقر الدولي المحدث البالغ ثلاثة دولارات للفرد يومياً وفق تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠٢١م، قدّر البنك الدولي نسبة السكان الواقعين تحت هذا الخط بنحو ٤٥،٥٪ في عام

(١) Alfani et al. (2025), June 2025 Update to the Poverty and Inequality Platform: What's New. pp.4-5. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099510306052516849/pdf/IDU-eb272b02-ecd1-4633-9e37-9297e20a711c.pdf>

(٢) Sinha, Inchauste, and Narayan (Eds.) (2024), Leveling the Playing Field: Addressing Structural Inequalities to Accelerate Poverty Reduction in Africa.p.34. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099120224111019577/pdf/P180133-a5a3da78-b436-4478-96f2-d2de48074b16.pdf>

الحرمان المتزامن في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة^(١).

ويكشف التفكيك المكاني الوارد في تقرير مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لعام ٢٠٢٤م عن التركيز المكاني لهذا الحرمان، إذ قدر عدد الفقراء متعددي الأبعاد المقيمين في المناطق الريفية في إفريقيا جنوب الصحراء بنحو ٤٦٣ مليون شخص. كما سجلت ٣٠٣ مناطق من أصل ٥٥٠ منطقة دون وطنية في الإقليم معدل فقر متعدد الأبعاد بلغ ٥٠٪ فأكثر، وكانت هذه المناطق تضم ٨٠,٤٪ من مجموع الفقراء متعددي الأبعاد في المنطقة، ولا تقارن أرقام إصداري ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥م حسابياً بصورة مباشرة، لاختلاف سنوات البيانات والتغطية والمنهجية، كما لا تعني بيانات المناطق دون الوطنية أن جميعها مناطق ريفية^(٢).

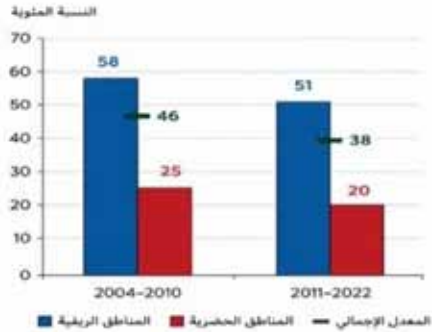
وتشير هذه النتائج إلى تداخل صورتين من الفقر: انخفاض الدخل أو الاستهلاك من جهة، وتراكم الحرمان من التعليم والصحة ومستوى المعيشة من جهة أخرى. فارتفع الفقر النقدي في الريف، بالتزامن مع تركز أعداد كبيرة من الفقراء متعددي الأبعاد في المناطق الريفية والأقاليم الأعلى حرماناً، يكشف ارتباط الفقر والحرمان متعدد الأبعاد بمكان الإقامة. ولا تثبت هذه المؤشرات أن الإقامة الريفية سبب منفرد للفقر، بل تكشف تزامنها مع فجوات في التعليم والصحة ومستوى المعيشة والخدمات الأساسية.

شكل (١): تطور التحضر والفقر في المناطق الحضرية والريفية في إفريقيا؛

تحليل الفقر في المناطق الريفية والحضرية

والتحول السكاني في إفريقيا

أ. معدلات الفقر في المناطق الحضرية والريفية



ب. تحليل مكونات التغير في الفقر بين المناطق الحضرية والريفية وأثر التحول السكاني



المصدر:

Sinha, Inchauste, and Narayan (Eds.) (2024), Leveling the Playing Field: Addressing Structural Inequalities to Accelerate Poverty Reduction in Africa. p.34

ولا تقتصر الفجوة المكانية على الفقر النقدي، إذ تضم إفريقيا جنوب الصحراء، وفق مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لعام ٢٠٢٥م، نحو ٥٦٥ مليون شخص يعانون فقراً متعدد الأبعاد، بما يمثل ٤٩,٢٪ من إجمالي الفقراء المشمولين بالمؤشر عالمياً. كما يُصنف ٥٥٪ من فقراء المنطقة ضمن الفقر متعدد الأبعاد الشديد، أي أنهم يعانون حرماناً في نصف المؤشرات الموزونة على الأقل. ويقاس المؤشر

(١) UNDP & OPHI (2025), 2025 Global Multidimensional Poverty Index: Overlapping Hardships—Poverty and Climate Hazards. pp.7-8. <https://digitallibrary.un.org/record/4099430?v=pdf>

(٢) UNDP & OPHI (2024), 2024 Global Multidimensional Poverty Index: Poverty amid Conflict. p.7. <https://hdr.undp.org/system/files/documents/hdp-document/mpireport2024en.pdf>

ثانياً: تفاوت فرص العمل والهجرة الريفية- الحضرية وعلاقتها بمسارات الفقر مكانياً:

تمثل الهجرة الداخلية عنصراً مهماً في تكوين أسواق العمل الحضرية الإفريقية، إذ شكل المهاجرون ما لا يقل عن ثلث القوة العاملة الحضرية في خمس من الدول الإفريقية السبع التي تناولها تقرير البنك الدولي. غير أن الميزة التعليمية لم تشمل جميع المهاجرين بالتساوي، إذ تركزت أساساً بين القادمين من مناطق حضرية أخرى، بينما واجه المهاجرون القادمون من المناطق الريفية فجوة تعليمية اتسعت مع زيادة حجم المدينة، من مستويات مماثلة تقريباً لغير المهاجرين في البلدات الصغيرة إلى فجوة تجاوزت سنة دراسية واحدة في المدن الكبرى^(١).

ولا تدعم نتائج التقرير تعميم القول إن المهاجرين الحضريين أقل اندماجاً أو رفاهيةً من غير المهاجرين، إذ تشير الأدلة المستمدة بدرجة كبيرة من دول شرق إفريقيا إلى أن المهاجرين يندمجون عموماً في أسواق العمل الحضرية، ويتمتعون بمستويات رفاهية مماثلة لمستويات غير المهاجرين بعد مراعاة الاختلافات في العمر والتعليم والمهنة والموقع. ومع ذلك، يواجه المهاجرون من الريف إلى المدن الكبرى تحديات أكبر من غيرهم. كما تستند النتائج إلى بيانات مقطعية، ولذلك تحدد أنماط الاندماج والرفاهية، ولا تسمح بإثبات أثر سببي موحد للهجرة^(٢).

Christiaensen, L., Weerdt, J. D., & Todo, Y. (١) (2024). The migrant, the market, and the mayor: Leveraging migration for urban development in Africa. Agence Française de Développement (AFD) & World Bank Group. p.7,9. <https://www.afd.fr/sites/default/files/2024-01-07-10-10/Migrants%20Report%20AFD-BMpdf.pdf>

Christiaensen, L., Weerdt, J. D., & Todo, Y. (٢) (2024). The migrant, the market, and the mayor: Leveraging migration for urban development in

وتجري الهجرة الريفية-الحضرية في سياق حضري ينتشر فيه التشغيل غير الرسمي. وقد بلغت نسبة من يقل استهلاكهم عن ١,٩٠ دولار للفرد يومياً، وفق تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠١١م، نحو ١٤,٤٪ بين العاملين غير الرسميين، مقابل ٦,٢٪ بين العاملين الرسميين. وتشير هذه المقارنة إلى ارتفاع التعرض للفقر بين العاملين غير الرسميين مقارنةً بالعاملين الرسميين، مع بقاء غالبية العاملين غير الرسميين فوق خط الفقر المستخدم. ولا تمثل هذه النسب تقديراً حديثاً لمعدل الفقر الإقليمي، وإنما مقارنة بين فئات التشغيل وفق خط الفقر والأسعار المستخدمة في الدراسة^(٣).

وبناءً على ذلك؛ لا تكشف الأدلة مساراً واحداً لنتائج الهجرة على الفقر، إذ تتباين أوضاع المهاجرين وفق منشئهم ومستوى تعليمهم وحجم المدينة ونوعية العمل الذي يحصلون عليه. كما يوضح ارتفاع الفقر بين العاملين غير الرسميين مقارنةً بالرسميين أهمية نوعية التشغيل في تفسير النتائج الاقتصادية للانتقال إلى المناطق الحضرية.

ثالثاً: التفاوت الريفي-الحضري في الأمن الغذائي وعلاقته بتكوين رأس المال البشري:

تُظهر بيانات إفريقيا جنوب الصحراء تقارباً في مستويات انعدام الأمن الغذائي وفق درجة التحضر، مع اختلاف محدود بين المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية. ويعرض الجدول التالي انتشار انعدام الأمن الغذائي في الإقليم عام ٢٠٢٤م^(٤).

.Africa. Op.cit.pp. 9–11, 61–63

.Ibid. pp.21-22 (٢)

The state of food security and nutrition in the world 2025: Addressing high food price inflation (٤)

جدول (٤): انتشار انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا جنوب الصحراء حسب درجة التحضر، ٢٠٢٤ (%)

مستوى انعدام الأمن الغذائي	المناطق الريفية	المناطق شبه الحضرية	المناطق الحضرية
انعدام الأمن الغذائي الشديد	٢٥,٣ %	٢٤,٤ %	٢٢,٤ %
انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد	٦٥,٣ %	٦٤,٢ %	٦٢,٩ %

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات:

FAO et al. (2025), The State of Food Security and Nutrition in the World 2025: Addressing High Food Price Inflation for Food Security and Nutrition, p.138

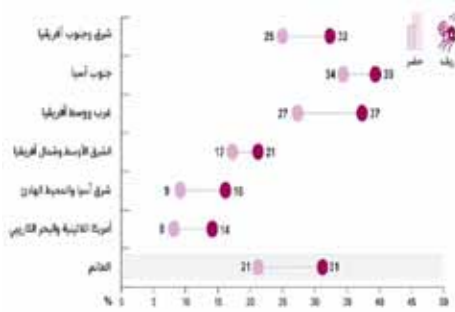
تُظهر البيانات تقارباً واضحاً في مستويات انعدام الأمن الغذائي بين المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية، مع بقاء المعدلات أعلى نسبياً في الريف؛ إذ بلغ انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد ٢٥,٣ % في الريف، مقابل ٢٤,٤ % في المناطق شبه الحضرية و ٢٢,٤ % في الحضر، كما بلغ انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد ٦٥,٣ % و ٦٤,٢ % و ٦٢,٩ % على التوالي.

ويؤكد ضيق الفجوة بين الريف والحضر، التي لم تتجاوز ٩,١ نقطة مئوية في انعدام الأمن الغذائي الشديد و ٤,٢ نقطة مئوية في الانعدام المتوسط أو الشديد، أن البعد المكاني في هذا المؤشر يظل محدوداً نسبياً. ويمكن تفسير هذا التقارب بأن انعدام الأمن الغذائي لا يتحدد بمكان الإقامة وحده، وإنما يتأثر كذلك بعوامل اقتصادية مشتركة، مثل مستويات الدخل وأسعار الغذاء والقدرة الشرائية، بما يجعل الأسر الريفية والحضرية عرضة للحرمان الغذائي بدرجات متقاربة. ومن ثَمَّ، تعكس النتائج محدودية الفجوة الريفية-الحضرية في هذا المؤشر تحديداً،

لا وجود تفاوت مكاني واسع، مع بقاء الريف في وضع أكثر سوءاً نسبياً.

وعلى الرغم من محدودية الفجوة في مؤشر انعدام الأمن الغذائي العام؛ يظهر البعد الريفي-الحضري بصورة أوضح عند النظر إلى نوعية الأغذية التي يحصل عليها الأطفال، إذ تُعرّف اليونيسف الفقر الغذائي الشديد لدى الأطفال بأنه استهلاك الطفل الذي يتراوح عمره بين ٦ و ٢٣ شهراً أغذية من مجموعتين أو أقل من ثماني مجموعات غذائية. ويوضح الشكل رقم (٢) أن معدل انتشار الفقر الغذائي الشديد في شرق وجنوب إفريقيا ٢٢ % بين أطفال الريف مقابل ٢٥ % بين أطفال الحضر، بينما بلغ في غرب ووسط إفريقيا ٢٧ % بين أطفال الريف مقابل ٢٧ % بين أطفال الحضر. ولا تعني هذه النتائج أن الدخل وحده يفسر الحرمان الغذائي، إذ يصيب الفقر الغذائي الشديد أطفالاً من أسر فقيرة وغير فقيرة نقدياً^(١).

شكل (٢): التفاوت الريفي-الحضري في انتشار الفقر الغذائي الشديد بين الأطفال حسب أقاليم اليونيسف (%):



المصدر:

United Nations Children's Fund (UNICEF). (2024).

Child food poverty: Nutrition deprivation in early childhood. UNICEF. p.24

United Nations Children's Fund (UNICEF). (١) (2024). Child food poverty: Nutrition deprivation in early childhood. UNICEF. pp.10, 22–23. <https://www.unicef.org/reports/child-food-poverty>

for food security and nutrition. FAO. p.138 <https://doi.org/10.4060/cd6008en>

ويربط تقرير اليونيسف ارتفاع الفقر الغذائي في المناطق الريفية والناثية بطبيعة البيئة الغذائية المتاحة للأسر، إذ تعتمد الخيارات الغذائية بدرجة أكبر على المنتجات المحلية عند غياب بنية أساسية ونقل يسمحان بوصول الأغذية من مناطق أخرى بانتظام. كما تحد الموسمية واضطراب الإنتاج والطقس القاسي والصدمات المناخية وانعدام الأمن وريادة الطرق من الوصول المستمر إلى الأغذية المغذية والميسورة التكلفة. ويعرض التقرير هذه العوامل بوصفها تفسيرات محتملة لارتفاع الفقر الغذائي في الريف، لا بوصفها تقديراً سببياً مستقلاً لأثر كل عامل^(١).

ويرتبط الحرمان الغذائي في الطفولة المبكرة بنتائج ممتدة في الصحة والتعلم والقدرة الإنتاجية المستقبلية، إذ يوضح التقرير أن نقص العناصر الغذائية يضر بالنمو البدني والتطور المعرفي، وأن الأطفال المحرومين من التغذية الجيدة يحققون نتائج تعليمية أضعف، وتقل إنتاجيتهم وقدرتهم على الكسب في مرحلة البلوغ.

رابعاً: التفاوت الريفي-الحضري وعلاقته بإعادة إنتاج الفقر بين الأجيال:

يرتبط التفاوت الريفي-الحضري بإعادة إنتاج الحرمان بين الأجيال عندما تتأثر فرص الأطفال التعليمية والصحية والاقتصادية بمكان الميلاد وخصائص الأسرة. وتكشف تقديرات البنك الدولي أن إقليم الميلاد يمثل أكثر الظروف أهمية في تفسير تفاوتات استهلاك الأسر في العينة الإفريقية، يليه الانتماء الإثني، ثم الميلاد في منطقة ريفية أو حضرية، ومستوى تعليم الوالدين. وعند الاقتصار على الظروف القابلة للمقارنة بين الدول، ولا سيما مكان الميلاد وتعليم الوالدين، تراوحت نسبة التفاوت المفسرة بهذه الظروف بين ٣٥٪ و ٥٣٪ من إجمالي

(١) Ibid. p.42

التفاوت في معظم الدول المشمولة، باستثناء إثيوبيا. وتشير هذه النتائج إلى أن جانباً معتبراً من تفاوت الاستهلاك يرتبط بظروف موروثية أو مكانية تقع خارج سيطرة الفرد^(٢).

وتدعم مؤشرات الحراك التعليمي بين الأجيال هذه النتيجة، إذ ظل احتمال تجاوز الأبناء المستوى التعليمي لوالديهم في إفريقيا أقل في المتوسط من الدول النامية خارج الإقليم، ولم يشهد تغيراً كبيراً بين أجيال مواليد الستينيات والثمانينيات. كما ظل تعليم الأبناء مرتبطاً بدرجة مرتفعة بالمستوى التعليمي للوالدين، بما يعكس استمراراً نسبياً للنتائج التعليمية بين الأجيال^(٣).

وتظهر الفجوات المكانية كذلك في الوصول إلى الصحة والتعليم، ففي ٤٢ دولة من أصل ٤٧ دولة إفريقية يستطيع سكان المناطق الحضرية الوصول إلى مرفق صحي خلال أقل من ساعة، بينما يتحقق ذلك لسكان المناطق الريفية في ٢٠ دولة فقط. كما تتركز المدارس الأقل أداءً في المناطق الريفية، في حين يتوقع غياب قرابة ربع المعلمين في أي يوم دراسي ضمن البلدان التي تغطيها البيانات^(٤).

وبناءً على ذلك، تكشف الأدلة أن مكان الميلاد، والإقامة الريفية أو الحضرية، وتعليم الوالدين ترتبط بتفاوتات الفرص والنتائج المتاحة للأطفال. وقد يسهم استمرار هذه الفجوات في التعليم والصحة في الحد

(٢) Sinha, N., Inchauste, G., & Narayan, A. (Eds.). (2024). Leveling the playing field: Addressing structural inequalities to accelerate poverty reduction in Africa. World Bank. pp.11-12. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-2160-8>

(٣) Ibid. pp.112-113

(٤) Sinha, N., Inchauste, G., & Narayan, A. (Eds.). (2024). Leveling the playing field: Addressing structural inequalities to accelerate poverty reduction in Africa. Op.cit. pp.94-95, 124-125

القطاعات استيعاباً للعمالة، رغم تسجيلها أدنى قيمة مضافة للعامل بين القطاعات الاقتصادية الثلاثة. كما يشير إلى أن انخفاض حصة الصناعة التحويلية من القيمة المضافة يحد من إمكانات خلق الوظائف، وأن ارتفاع حصتي العمالة والقيمة المضافة في الزراعة يرتبط بضعف العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط مستوى معيشة الأسر، في حين يرتبط ارتفاع التشغيل في الخدمات والصناعة بانتقال أقوى للنمو إلى رفاهية الأسر^(٣).

وبناءً على ذلك، يرتبط ضعف انتقال عوائد النمو إلى الأسر بارتفاع الاعتماد على الزراعة منخفضة الإنتاجية، وبطء التحول نحو الصناعة والخدمات المنتجة، وضعف الوصول إلى التعليم والخدمات والبنية الأساسية. وتكتسب هذه العوامل بُعداً مكانياً في ظل تركيز أوجه الحرمان في المناطق الريفية، غير أن النتائج المستخدمة تظل ارتباطية واستكشافية ولا تثبت أثراً سببياً مستقلاً لكل عامل.

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى أن التفاوت الاقتصادي بين المناطق الريفية والحضرية في الدول الإفريقية المختارة يمثل أحد أبرز مظاهر التفاوت المكاني، وأنه يتجاوز الفروق في مستويات الدخل ليشمل اختلافات واضحة في توزيع الأصول والثروة، وفرص التشغيل، والإنتاجية، وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية. ويؤكد ذلك أن الفقر في المناطق الريفية لا يرتبط بانخفاض الدخل فحسب، وإنما يقترن بتراكم مظاهر من الحرمان تحد من قدرة الأسر على تكوين الأصول، والاستفادة من الفرص الاقتصادية، وتحسين مستويات المعيشة.

وكشفت الدراسة، من خلال المقارنة بين

من الحراك الصاعد وزيادة احتمال استمرار الحرمان بين الأجيال، دون أن يعني ذلك وجود مسار حتمي أو سبب منفرد لانتقال الفقر.

خامساً: علاقة التفاوت المكاني بضعف انتقال عوائد النمو إلى الأسر الفقيرة:

لا يتحدد أثر النمو الاقتصادي في خفض الفقر بحجم الزيادة في الناتج وحده، وإنما بمدى انتقال هذه الزيادة إلى استهلاك الأسر الفقيرة ودخولها. ويكشف تحليل البنك الدولي لـ ٥٧٥ فترة نمو متعاقبة وقابلة للمقارنة خلال الفترة ١٩٨١-٢٠٢١م أن النمو في إفريقيا كان الأقل كفاءة بين الأقاليم في خفض الفقر. فكل زيادة قدرها ١٪ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتبطت بانخفاض معدل الفقر بنحو ١٪ فقط في إفريقيا، مقابل نحو ١,٢٪ في بقية العالم^(١).

ويبين تفكيك التغير في الفقر في ١٧ دولة إفريقية أن نمو متوسط دخل أو استهلاك الأسر كان مسؤولاً عن نحو ٨٧٪ من انخفاض الفقر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م، بينما أسهم تحسن التوزيع وتقليص التفاوت بنسبة ١٣٪ فقط. وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٩م، خفض النمو الفقر بنحو ١,٢ نقطة مئوية، بينما أدت زيادة التفاوت إلى رفعه بنحو نقطة مئوية واحدة، فأنحصر صافي الانخفاض في نحو ٠,٣ نقطة مئوية. وتوضح هذه النتيجة أن زيادة التفاوت قد تبعد جانباً من أثر النمو في خفض الفقر^(٢).

يرتبط ضعف انتقال النمو إلى رفاهية الأسر بالهيكل الاقتصادي والتشغيلي، إذ يوضح التقرير أن النمو الاقتصادي في إفريقيا تهيم عليه الخدمات منخفضة الإنتاجية، وأن الزراعة ما تزال أكبر

(١) Sinha, N., Inchauste, G., & Narayan, A. (Eds.). (2024). Leveling the playing field: Addressing structural inequalities to accelerate poverty reduction in Africa. Op.cit. pp.45-46

(٢) .Ibid. pp.42-43

(٣) Sinha, N., Inchauste, G., & Narayan, A. (Eds.). (2024). Leveling the playing field: Addressing structural inequalities to accelerate poverty reduction in Africa. Op.cit. pp.52-54

أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وكينيا، وتنزانيا، ورواندا، استمرار تقدم المناطق الحضرية على المناطق الريفية في معظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما فيما يتعلق بمستويات الثروة وإمكانية الوصول إلى الكهرباء ومياه الشرب الأساسية، مع اختلاف حجم الفجوات بين الدول وتباينها في بعض المؤشرات، خاصة خدمات الصرف الصحي. ويدل ذلك على أن التفاوت الريفي-الحضري لا يتخذ نمطاً موحداً، وإنما تختلف حدته وخصائصه باختلاف السياقات الوطنية، وهو ما يقلل من جدوى الاعتماد على سياسات موحدة لمعالجة هذه الفجوات.

كما أظهرت النتائج أن انخفاض معدلات البطالة في المناطق الريفية لا يعني بالضرورة ظروفاً أفضل في سوق العمل، نظراً إلى انتشار أنماط التشغيل غير الرسمي والموسمي منخفض الإنتاجية، في حين لا يضمن الانتقال إلى المدن الحصول على عمل منتج أو الخروج من دائرة الفقر. وأظهرت الدراسة كذلك ارتباط الفجوات المكانية بتفاوت فرص تكوين رأس المال البشري والحراك الاجتماعي بين الأجيال. أما في الأمن الغذائي، فقد كشفت البيانات عن تقارب نسبي بين الريف والحضر، مع بقاء المناطق الريفية في وضع أكثر سوءاً بدرجة محدودة، بما يؤكد أن البعد المكاني في هذا المؤشر يظل محدوداً نسبياً مقارنة ببعض أبعاد التفاوت الأخرى.

وأظهرت الدراسة أن النمو الاقتصادي لا يكفي وحده لضمان خفض الفقر ما لم يقترن بتحسين في انتقال عوائده إلى الأسر والفئات الأقل استفادة، وبتوسيع فرص الحصول على الخدمات الأساسية والبنية التحتية ورفع إنتاجية الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية. ومن ثم، فإن تعزيز أثر النمو في خفض الفقر يتطلب سياسات تنموية تراعي البعد المكاني، وتعمل على تحسين توزيع الفرص والاستثمارات والخدمات بين الريف والحضر.

وبناءً على ذلك؛ تؤكد الدراسة أن معالجة التفاوت الاقتصادي الريفي-الحضري تمثل مدخلاً مهماً لتحقيق تنمية أكثر شمولاً واستدامة، وأن تصميم سياسات الحد من الفقر ينبغي أن يستند إلى الخصائص المكانية داخل كل دولة، بدلاً من الاعتماد على المتوسطات الوطنية التي قد تخفي تباينات تنموية واسعة. كما تظل النتائج التي توصلت إليها الدراسة ذات طبيعة وصفية ومقارنة، تكشف أنماط التفاوت والقنوات المرتبطة باستمرار الفقر وتعدد أبعاده، دون أن تدعي إثبات علاقات سببية مباشرة بين المتغيرات محل التحليل.

وتوصي الدراسة بإعادة توجيه سياسات الحد من الفقر في الدول الإفريقية محل الدراسة نحو استهداف مكاني أكثر دقة، يقوم على تحديد المناطق التي تتداخل فيها مستويات الفقر المرتفعة مع ضعف الخدمات وهشاشة التشغيل، ثم توجيه الاستثمارات العامة إليها ضمن حزمة متكاملة تجمع بين تحسين البنية الأساسية، ورفع إنتاجية الأنشطة الريفية، وتعزيز الروابط بالمدن الصغيرة والوسيلة والأسواق. وينبغي أن تُصمم هذه السياسات وفق خصائص كل دولة وأقاليمها، وأن تستند متابعتها إلى مؤشرات دون وطنية تقيس تغير الفجوات بين الريف والحضر، لا إلى تحسن المتوسطات الوطنية وحدها، بما يعزز قدرة النمو الاقتصادي على تحسين أوضاع الفئات والمناطق الأقل استفادة ■